

اقتصاد

مدير محروقات لهـ«الوطن»: ليتر المازوت بـ٢٩٠ ليرة للصناعيين والأفضلية لمن يسدد بالقطع الأجنبي

| الوطن

وضعت وزارة النفط والثروة المعدنية آلية تنفيذية لتأمين المشتقات النفطية من مازوت وفويل للصناعيين بسعر التكلفة، على أن تقوم شركة محروقات باستقبال طلبات الصناعيين عبر فروعها في المحافظات.

وفي تصريح لهـ«الوطن» بين مدير شركة محروقات «سادكوب» سمير حسين أن الآلية التنفيذية توضح أن عملية الاكتتاب على الطلبات تتم من قبل الصناعيين في فروع الشركة بالمحافظات، ويتم تسديد القيم المالية سلفاً ضمن حساب شركة محروقات بالقطع الأجنبي أو باليرة السورية، والأفضلية للتسديد بالقطع الأجنبي، ما يساعد الشركة على توفير القطع الأجنبي اللازم لاستيراد المواد والاستمرار بتأمين حاجة الصناعيين منها.

وبحسب الآلية التنفيذية فإن الإعلان الخاص بالاستيراد سيكون عن طريق مكتب تسويق النفط، حيث يقوم الصناعي بتسجيل طلبه على المادة لدى فروع شركة محروقات وفق التخصصات المطلوبة، ويتقدم بإشعار من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بعدم حصوله على إجازة استيراد للمشتقات النفطية، بالإضافة إلى إشعار من غرفتي الصناعة والتجارة بعدم استفادته من الكميات المستوردة من المشتقات النفطية، على أن يتم لاحقاً تطبيق نظام البطاقة الذكية لآلية التنفيذ على الصهاريج والبنشآت لضبط ومراقبة عمليات الاستلام والتسليم وإصدار البيانات، وأوضح مدير محروقات أن البيع سيكون بسعر التكلفة والذي يبلغ حالياً نحو ٢٩٠ ليرة سورية، وذلك بعد أن تم سابقاً السماح للصناعيين بالاستيراد وبيع المادة للصناعيين آخرين، ومن ثم تم السماح لغرف الصناعة بالاستيراد مرة واحدة ولكن وصل سعر ليتر المازوت المستورد إلى نحو ٢٩٠ ليرة سورية، لافتاً إلى أن مخصصات كل صناعي تحدد من قبل لجنة في كل محافظة مؤلفة من مندوب فرع شركة محروقات ومندوب مديرية الصناعة في المحافظة، وذلك لمنع التلاعب بالكميات المطلوبة لكل منشأة صناعية، وأوضح حسين أن وزارة النفط تسعى من خلال شركة محروقات لتأمين الحاجة المطلوبة من قبل الصناعيين للمواد المذكورة.. وفي هذا السياق اعتبر أحد الصناعيين في غرفة صناعة دمشق وريفها أن القرار يتوافق مع مطالب الصناعيين وخصوصاً بعد السماح لغرفة الصناعة بالاستيراد مرة واحدة، وذلك لسد النقص الكبير الذي حدث عند تأخر وصول النواتج في الفترة السابقة، مشيراً في تصريح لهـ«الوطن» إلى أن الصناعيين حين طالبوا بتأمين مادة المازوت بسعر التكلفة كان نتيجة لقلّة الكميات والحاجة الصناعيين للمادة لتشغيل معاملهم، ولكن بعد أن عادت النواتج للوصول وأصبح بإمكان شركة محروقات تأمين حاجة الصناعيين، فمن الأفضل أن يكون السعر ذاته الذي يباع به لباقي القطاعات كالقطاع الزراعي مثلاً وهو سعر ١٨٥ ليرة سورية.



مشروع قانون حل التشابكات المالية تحت قبة مجلس الشعب.. فض المديونيات بين «العاب» والحبيل

وزير المالية: لحل التشابكات التي سببها دعم الحكومة رئيس لجنة الموازنة: القانون حل مؤقت وعلى الحكومة إيجاد حلول جذرية ونهائية

| هناء غانم

كان ملف حل التشابكات المالية بين جهات القطاع العام محور النقاش بين نواب مجلس الشعب ووزير المالية في جلسة الخاص، وذلك بعد الإطّلاع على مشروع القانون الخاص بالموضوع، إذ تبنّى أن المشروع يتضمن إضافة اعتماد قدره ١٠٣٢ مليار ليرة سورية إلى اعتمادات البند ٤١ تحت ما يسمى المساهمات في النشاط الاقتصادي من الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧ والمخصص لتسديد العجوزات المترتبة للمؤسسات والشركات عوضاً عن اعتمادات العام ٢٠١٦.

من جانب، بين رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب حسين حسن أنه تمت دراسة مشروع القانون في اللجنة بحضور مندوب وزارة المالية، منوهاً بأن التشابكات المالية تعد واحدة من أهم وأخطر التحديات التي تواجه عمل هذه الجهات خاصة في الظروف الصعبة والمعقدة، إضافة إلى قلّة الموارد في صندوق مستلزات الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج، والتفتين في عملية الاستبدال والتجديد والاقتصاد على مستحقة لجهة ما على جهة أخرى نتيجة تداخل العمل فيما بينها وبالتالي تراكم الديون وعدم قدرة الجهة المدينة على تسديد ما عليها من استحقاقات للجهة الدائنة، نتيجة العجز المادي الذي وقعت فيه ما يؤدي إلى اضطراب الحكومة للجوء إلى بعض المعالجات الجزئية سواء كانت هذه المعالجات تتم من خلال تقديم الإعانات أم الدعم لهذه الجهات أم تسديد عجوزاتها أم تحريك حسابات الجهات المدينة لمصلحة الجهات الدائنة أو اللجوء إلى إصدار قوانين لحل التشابكات المالية فيما بينها وحل هذه الإجراءات الجزئية التي أعادت أم الدعم لهذه الجهات أم تسديد عجوزاتها أو مؤقتة سرعان ما تسوء بعد فترة من الزمن الأمر الذي يحتم على الحكومة إيجاد حلول جذرية ونهائية لهذه المشكلة علماً أن الحكومة كانت قد أصدرت العديد من قوانين حل التشابكات المالية للسنوات الماضية كان آخرها في عام ٢٠١١ حتى تمت إضافة أكثر من ٨٦٤ مليار للموازنة والإيرادات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع لن يكون له أي أثر على صندوق الدين العام ولا على الموارد الجارية ولا يعني خسارة إنما يعني فض المديونيات المتبادلة بين الجهات العامة لتسوية أوضاع بعض شركات ومؤسسات القطاع العام التي حققت خسارات وعجوزات مالية ومعالجة الانعكاسات المالية المترتبة عليها وهذه المعالجات جزئية للمديونيات وليس كل المديونيات.

بدوره قال النائب محمد خير العكام: «من خلال هذا المشروع نفهم إن هذا القانون يطلب اعتماد إضافة مبلغ من المال إلى الموازنة علماً أن القانون المالي الأساسي يقول إن الموازنة يجب أن تكون في حالة توازن بين النفقات والإيرادات، وقد قدمت موازنة مقدارها ٢٦٦٠ مليار ليرة وقدمت على أنها موازنة والتوازن نظري والجمع يعلم أن التوازن الذي يقدم في مشروع الموازنة التقديرية نظري، لكن السؤال هو كيف يمكن أن تقدم مشروع موازنة في شهر تشرين والآل نحن لا نزال في بداية العام ونطلب اعتماداً إضافياً؟ هذا كأنه يعني أننا نخفي التمويل بالعجز مرة أخرى بالموازنة، وقتنا إن التمويل بالعجز نسبته ٧٤٪ أي كان التمويل بالعجز للعام ٢٠١٧ سوف يصل إلى نسبة فوق ٧٠٪».

فهل هذا هو المقصود من إقرار مشروع القانون؟.. بدوره تساءل النائب نزار السكيف «كيف نتجت هذه الأرقام؟ ومن أين أتت؟.. وكنا نبي في البرلمان دوري راقبي فلا يجوز أن أوافق على قرار قد يكون شكلاً من أشكال تبيض الفساد.. فهل هناك وصول إلى هذه النتائج عبر لتجان دقيقة؟».

بينما لفت النائب أشواق عباس إلى أن استخدام كلمة التقاص في مشروع القانون أنسب من استخدام عبارة التشابكات المالية مضيفة «باستخدامنا كلمة تقاص



لا تحتاج إلى فتح اعتمادات جديدة وإن احتجنا يمكن إلحاقها بمشروع الموازنة».

ودعا النائب عبد الحميد الكواكبي إلى إشراف مديرية المؤسسات في وزارة المالية على إجراء المطالبات وحل التشابكات بين المؤسسات، مشيراً إلى أن العقبة ليست بالتشابكات المالية فقط بقدر ما هي أزمة في المطالبات مطالباً باستبدال عبارة حل التشابكات المالية في عنوان مشروع القانون من خلال التعليمات التنفيذية بعبارة «فناء أو تسديد الديون قديماً والتقاص المالي».

من جانبه بين وزير المالية أمين حمدان أن مشروع القانون هو حل لبعض التشابكات المالية، وأن السبب الرئيسي لهذه التشابكات المالية الدعم الذي تقوم به الدولة للعديد من السلع كالماء الذي لا تقوم الدولة ببيع المتر المكعب منه للمواطن بسعر تكلفته، وإنما مدفوماً، لأن تكلفته أعلى بكثير مما يدفعه المواطن، مشيراً إلى أن الأسمدة تباع أيضاً بسعر مدعوم للمزارعين إضافة إلى المحروقات التي تأتي ضمن الدعم الحكومي والكهرباء بالدرجة الأولى والتي لا يدفع جزءاً بسيطاً جداً ولا يغطي التكلفة، لذا تظهر العجوزات.

وأضاف: «إذا أردنا أن تصدر لدينا موازنة من دون وجود تشابكات فهذا يعني أن نرفع الدعم عن المواطن، وهذا غير ممكن بأي شكل من الأشكال» متسائلاً أمام هذه الحالة «ماذا يمكن أن نفعل؟ فالموازنة العامة للدولة للعام الحالي وخلال مناقشتها تحدثنا وأكّدت

العكام: هل المقصود من القانون إخفاء التمويل بالعجز؟

أن هناك عدة سيناريوهات لإعداد الموازنة تظهر نهل الدعم بالكامل ومن ثم سوف تضخم أرقام الموازنة.. مبيناً أن القضية ليست إعطاءات للعجوزات لأن الدولة تحمّل الضمائر الناتجة عن الدعم لكن لم تظهر في الموازنة «ووجدنا أن الحل هو في مشروع القانون الحالي لحل بعض التشابكات المالية التي سيظهر بعضها لاحقاً والتي سنضطر إلى حلها إما قديماً أو الاتجاه نحو إظهار كل الدعم في الموازنة العامة للدولة».

وأضاف: «إن الموضوع باختصار أن بيدينا على شخص وهو له دين علي، ويمكن أن اقترض ومن ثم أسد، ومن حيث المبدأ الدولة هي المانكة للكل وحل التشابكات هو قيود دون تحريك الأموال.. هذه هي القصة».

مؤكداً أنه لا يوجد أي عملية تبيض للفساد مطلقاً «نحن نأداء الهيئة وخاصة أنها مستقلة مالياً وإدارياً عن الوزارة مبيناً أن هذا الأمر سيظهر للمناقشة على اللجان القانونية الاقتصادية المالية ليتخذ القرار المناسب مبيناً أنه على الوزارة تطوير نظام التحصيل الضريبي وإتقان شاتي الجبائية والإتفاق معاً.

خميس في الحميدية.. التجار عرضوا مشاكلهم والحكومة وعدت بلحلها

| الوطن

استمع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال اجتماعه مع عدد من تجار سوق الحميدية أمس في أحد محلات عرض المشغولات الشرقية «الموزاييك» إلى المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه السوق التجارية، وذلك خلال جولة قام بها في السوق رافقه فيها محافظ دمشق بشر الصبان وعدد من أعضاء مجلس المحافظة، ووفقاً لبيان صحفي تلقى «الوطن» نسخة منه، ركزت الصعوبات التي تداولها خلال اللقاء حول تقنين الكهرباء والجمارك خاصة ما يتعلق بالمشغولات الشرقية والمزلية التي لا يمكن تقديم فواتير خاصة بها والضرائب والبيانات الجمركي ومكاتب شحن البضائع ومشكلة تحديد بوليصة شحن خاصة لكل اسم تجاري بشكل مستقل ومشاكل المالية والإستعمال الضريبي، واستمع خميس لمقترحات التجار حول الانتقال إلى حال أفضل في عمل الأسواق التجارية كونها المرأة التي تعكس واقع العملية الإنتاجية. وخلال جولته، أكد خميس أن من أولويات عمل الحكومة النهوض بالعملية الإنتاجية وخاصة المشروعات الصغيرة المتميزة التي تشكل عنوان تطور الاقتصاد السوري، موضحاً أن الحكومة عازمة على اتخاذ كل ما من شأنه تحسين الإنتاج في القطاعين العام والخاص وتأمين مستلزات نجاحه.

ولفت إلى الإجراءات الحكومية المتعلقة بالإعفاءات من الغرامات والرسوم وتقسيم القروض التي تشكل فرصة لكل من يريد أن يعمل، مشيراً إلى أنه يتم العمل على إنجاز مشروع قانون عصري للجمارك يتضمن رؤية محددة لما تنظر إليه الدولة للكوادر العاملة في هذا القطاع. وأضاف «الحكومة منفتحة على كل أبناء الوطن وخاصة التجار والصناعيين لدورهم المباشر في عودة الإنتاج وحيث جراح التضخم».

«هيئة الأسواق المالية» في «المالية» لبحث واقع الشركات المساهمة

| عبد الهادي شباط

بحث وزير المالية أمين حمدان أمس مسألة تأسيس الشركات المساهمة في سورية مع مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية.

وفي تصريح لهـ«الوطن» بين حمدان أن التركيز قائم حالياً على أهمية هيئة الأوراق والأسواق المالية ودورها في نشر وعي تأسيس الشركات المساهمة وخاصة أن تأسيس هذا النوع من الشركات يعطل باباً من أبواب التمويل الذي يعانیه العديد من التجار والصناعيين.

مشيراً إلى دراسة جملة من المحفزات لتشجيع تأسيس الشركات المساهمة وتحول الشركات الأخرى إلى مساهمة، منها تبسيط الإجراءات وتسهيلها لإنجاز هذه الشركات والمزايا التي تحققها الشركة بتحويلها إلى مساهمة، إضافة إلى مزايا الحكومة، مبيناً أن الإعفاءات ليست هي دائماً المحفزات الجيدة والأكثر أهمية. كما بين الوزير أنه تم الإطّلاع على أهم معوقات العمل ببقية تطوير سوق دمشق للأوراق المالية ومراجعة أعمال الشركات المساهمة كافة مثل البنوك وشركات التأمين.. وغيرها، مؤكداً أن وزارة المالية جاهزة لبحث ومراجعة الأنظمة والتشريعات كافة التي تقترح الهيئة تعديلها وتطويرها.

كما أكد الوزير أهمية الشركات العقارية في المرحلة الحالية ودورها في مرحلة إعادة الأعمار وأن السوق حالياً بحاجة لثل هذه الشركات وأنه تم الإعلان في هذا المجال عن أولى الشركات العقارية كشركة مساهمة بـ ٥٠ مليار ليرة.

مدير حماية المستهلك في وزارة التميمين لهـ«الوطن»: ١٤٤٨ مخالفة تموين في شهرين معظمها احتكار وغش في المازوت والغاز



١٤٠ تاجراً إلى القضاء وإغلاق ٣٠٠ فعالية

الدولية بمخالفات متنوعة مثل مخالفة الامتثال عن البيع بقصد الاحتكار وحباسة مادة الفروج المجدد الجرب وحباسة مواد طبية مهربة. وفي محافظة طرطوس تم إغلاق العديد من الفعاليات التجارية والصناعية والخدمية ومنها محطة لمدة شهر مخالفة النقص بالكيل وثلاثة محلات لبيع الغاز مخالفة التوقف عن العمل من دون سبب مشروع وفرن مخالفة

لهذه المستودعات وعددها ١٣ شاحنة، كما تم ضبط عدد من الفعاليات التجارية بمخالفة البيع بسعر زائد لمادة المياه المعدنية وتم إحالة المخالفين موجوداً للقضاء المختص أصلاً.

وفي محافظة ريف دمشق تم ضبط عدد من الفعاليات التجارية بمخالفات متنوعة منها النقص بالكيل والوزن، والتصرف غير المشروع بالمواد المدعومة من الدولة، والبيع بسعر زائد، والاحتكار موزعة إلى ١٨٣٤٠ ليتر مازوت و ٣١٦ جرة غاز، و ٣٠٣١٦ كغ من المواد الغذائية المختلفة، بالإضافة إلى ٢٢٠ طناً من مادة الدقيق التمويني والنخالة. وجرى ضبط مستودع بجوي مواد غذائية غير مخصصة للبيع، وأضاف مدير حماية المستهلك تم ضبط سيارة ومستودعاً في منطقة الكوسه- استراد درعا تحوي كمية عشرة براميل سعة البرميل ٢٠٠ ليتر تحتوي على ٢٠٠٠ ليتر من مادة المازوت مصدرها الرقة حيث تم إغلاق المستودع وحجز السيارة المخالفة، وتم إغلاق معمل كوشرة لمدة ١٥ يوماً في منطقة عدرا العنابية بمخالفة عينة معجون طماطم مخالفة، وتنظيم سبعة ضبوط تموينية بحق المخالفين من موزعي مادة المازوت في مركز محروقات دسر بمخالفات متنوعة منها النقص بالكيل ونزح الأختام الرصاصية وتم إحالة الضبوط للقضاء المختص وحجز السيارات المخالفة، وعرض الموضوع على لجنة المحروقات في المحافظة لإقرار الإجراء المناسب بحقهم. وفي محافظة حلب جرى تنظيم عدد من الضبوط

| علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط المنظمة من مديرية حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفروعها في المحافظات ٦٤٤٨ ضبطاً خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام الجاري (٢٠١٧)، بوسطي يومي ٢١٥ مخالفة، إذ تم تنظيم ٣٢١٩ ضبطاً خلال شهر كانون الثاني من بينها ٨٤٤ عينة مخالفة تم إحالتها للمخبر لبيت تحليلها وفق المواصفات القياسية السورية وبيعت نتيجة التحليل مخالفة ١٧٤ عينة كما تم إغلاق ١٤٧ فعالية تجارية مخالفة وإحالة ٨٨ مخالفاً للقضاء المختص موجوداً. بينما بلغ عدد الضبوط خلال شهر شباط الماضي ٣٢٢٩ ضبطاً من بينها ٨٩٠ عينة مخالفة تم إحالتها للمخبر لبيت تحليلها، بانتظار إعلان النتائج، كما تم إغلاق ٢٥٣ فعالية تجارية مخالفة وإحالة ٥٢ مخالفاً للقضاء المختص، أي تم إحالة ١٤٠ تاجراً إلى القضاء وإغلاق ٣٠٠ فعالية في شهرين.

وعن أبرز المخالفات الجسيمة خلال الشهرين الماضيين بين مدير حماية المستهلك في الوزارة حسان النصر الله في تصريح لهـ«الوطن» أنه في محافظة دمشق تم ضبط ٦ مستودعات تحوي ١٥٤٠ أسطوانة غاز منزلي بمخالفة النقص بالوزن والاحتكار، وسلمت الكميات المذكورة للمؤسسة السورية للتجارة وتم إحالة المخالفين موجوداً للقضاء المختص أصلاً. كما تم حجز سيارات النقل والتوزيع التابعة

القلاع: البرازيل حافظت على العلاقات مع سورية بعيداً من العقوبات الاقتصادية

وفد برازيلي في غرفة تجارة دمشق.. ووعود بالمشاركة في معرض دمشق الدولي

| صالح حميدي

وصف رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع العلاقات التجارية والاقتصادية السورية البرازيلية الكبيرة والواسعة، إذ إن البرازيل حافظت على مستوى من العلاقات مع سورية بعيداً عن العقوبات الاقتصادية أداية الجانب الجائر، من الولايات المتحدة وحلفائها، وتعد البرازيل المورد الأول للسكر والذرة والشعير والبن. جاء ذلك خلال لقائه رئيس الغرفة التجارية البرازيلية العربية ميشيل الحلبي والقائم بالأعمال في السفارة البرازيلية بدمشق أكيليس زلوار، مشيراً إلى أن الحكومة السورية ورجال الأعمال يشجعون على زيادة التبادل التجاري بين البلدين رغم بعد المسافة وأن الواسخ المحملة بالسكر والذرة والشعير إلى سورية بإمكانها التوسع

ببضائع أخرى من سورية إلى البرازيل. ولفت إلى أن العجز التجاري وميلان الميزان التجاري لصالح البرازيل لا يمنع تطوير العلاقات والحفاظ عليها وتأمين استثماريتها داعياً إلى ضرورة تشجيع رجال الأعمال المغتربين في البرازيل لزيارة سورية. من جانبه بين رئيس غرفة التجارة البرازيلية العربية ميشيل الحلبي أن حكومة بلاده أبلغته برغبتها بتطوير العلاقات الاقتصادية وإعادة فتحها إلى زخمها السابق وبدورها وزارة الخارجية البرازيلية وعدت بتقديم جميع وسائل الدعم الكفيلة بتطوير العلاقات وتأمين كافة التسهيلات لزيارة دمشق مشيراً إلى أنه يسعى حالياً لتفعيل مجلس رجال الأعمال السوري البرازيلي، وأنه وضع برنامجاً لعرضه كمحاضرات في البرازيل للتعريف بالواقع الحقيقي في سورية المشجع على الأعمال وعلى أنها فرصة كبيرة

للبرازيليين خاصة خلال مرحلة إعادة الإعمار، وودع بالمشاركة في معرض دمشق الدولي وتشجيع التجار والشركات البرازيلية للمشاركة فيه، وهي لحظة مناسبة للبحث عن فرص عمل على جانبي ضفتي البلدين ونحرص على عودة سورية كشريك قوي وأساسي للبرازيل وهذه الزيارة خطوة على الطريق».

بدوره القائم بالأعمال في السفارة البرازيلية بدمشق أكيليس زلوار عن فتح القنصلية في السفارة البرازيلية بدمشق ومنح الفيز لسوريين بطريقة مبسطة وسريعة واصفاً الزيارة بالخطوة الأولى على طريق إعادة الزخم للعلاقات مع سورية مبيناً أن حكومة بلاده تمنح هذه الخطوة والتي تمثلت بافتتاح القنصلية.

وفي تصريح لهـ«الوطن» بين رئيس مجلس الأعمال السوري البرازيلي طريف الأخرس أن الحكومة السورية طورت

هذه العلاقات إلى سابق عهدها. ويشكل كبير حتى العام ٢٠١٠ إلا أن زخم هذه العلاقات تأثر نتيجة لازمة التي حلت بالبلاد منوهاً بأن رجال الأعمال سيقومون بتنشيط هذه العلاقات وإعادة فتحها في وقت قريب وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أدبيد مبالدة قد بحث ظهر أول أسس مع القائم بأعمال السفارة البرازيلية في دمشق أكيليس زلوار والأمين العام لغرفة التجارة العربية البرازيلية ميشيل الحلبي خطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع جميع الدول الصديقة والعمل على تحديد النقاط المتعلقة بدفع سوية العلاقات الاقتصادية وتشجيع التبادل التجاري بين البلدين منوهين إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط سورية والبرازيل وضرورة إعادة هذه العلاقات إلى سابق عهدها.